السياسة التركية تجاه آسيا الوسطى

ا.احمد صلاح
مستشار اعلامي سابق بسفارة مصر ببروكسل

مقدمة:

أعطت دول آسيا الوسطى، بعد استقلالها على خلفية انهيار الاتحاد السوفيتي، دفعة جديدة للسياسة الخارجية التركية، ومنذ ذلك الحين وتسعى تركيا نحو القيام بدور فاعل اتجاه (كازاخستان، تركمنستان، اوزباكستان، قيرغستان، أذربيجان) حيث اصبحت تمثل رهان أساسي لسياسة تركيا الخارجية.

فخلال الحرب الباردة كانت تركيا عضو حلف الناتو، بمثابة الخفير والحارس الغربي على جنوب الكتلة الاشتراكية، ولذلك فقد توجهت منذ انهيار الاتحاد السوفيتي الى دول آسيا الوسطى لتحقيق تعاون متجدد بحثاً منها عن دور لها في هذه المنطقة التي تئن بالتحولات والتغيرات المتلاحقة، ففي عام ١٩٩١ اعلن الرئيس التركي Turgut Ozal- والذي يعتبر شخصية محورية في السياسة الخارجية الديناميكية التركية امام البرلمان- " انه لن يفوت هذه الفرصة الفريدة التي جاءت امام تركيا للمرة الأولى منذ ٤٠٠ عام ولذلك، فقد كانت تركيا في طليعة الدول التي اعترفت باستقلال هذه الدول، ولذلك فقد بادرت بإرسال ممثلين دبلوماسيين لها الى هناك.

موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من الدور التركي:

مما لا شك فيه أن سياسة التقارب التركية تجاه دول آسيا الوسطى كانت محل تشجيع من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية، حيث تدفع

هاتين القوتين لتركيا على المضي قدما نحو هذه السياسة على اهتماماتهم ومصالحهم في هذه المنطقة الاستراتيجية، لمواجهة النفوذ الروسي والإيراني.

بالإضافة الى الأسباب سالفة الذكر، فان الوضع الجديد في هذه الدول انما يمثل خطرا حول الاستقلال الاقتصادي والسياسي لهذه الجمهوريات الوليدة، وخاصة ان الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي كانت لديهم شكوك كبيرة في النفوذ الإيراني كقوة إسلامية في هذه المنطقة، ولذلك فكانوا ينظرون الى تركيا كحليف لهم في المنطقة اكثر من كونها خصما لهم.

التوجهات العامة للسياسة الخارجية التركية في دول آسيا الوسطى:

كان من أبرز واهم الأحداث التي شهدها العالم المعاصر في نهاية القرن العشرين هو انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي والذي كان أحد طرفي التنافس والصراع فيما عرف " بالحرب الباردة "، وكان من نتائج تفكك الاتحاد السوفيتي تغير موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وظهور كيانات وجمهوريات وخرائط سياسية جديدة في آسيا، وقد أصبحت هذه الجمهوريات المستقلة حديثا وخاصة دول آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز محط أنظار الدول القريبة والبعيدة، نظرا لما تتمتع به من ميزات جغرافية واقتصادية.

وانطلاقا من الأهمية الجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية التي تتمتع بها منطقة القوقاز فقد أصبحت مجالا للتنافس والصراع، وكسب النفوذ لدول المنطقة ومنها تركيا والدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه ركزت تركيا من اهتمامها بهذه المنطقة وبجمهورياتها منذ عام ١٩٩١ ،وبناءا على الأهمية التي حظيت بها منطقة القوقاز وما أفرزته من تنافس وصراع سواءً على مستوى دول القوقاز نفسها أو الدول المجاورة لها ، فقد ظهرت تركيا، باعتبارها احد أطراف هذا التنافس في هذه المنطقة المهمة ، وكدولة مجاورة لهذا الإقليم ودوله. وبلا شك إن أي أحداث أو متغيرات تشهدها هذه

المنطقة ودولها ينعكس بصورة مباشرة على تركيا كونها مجاورة لكل من أرمينيا وجورجيا وأذربيجان ، وهذه الدول سوف تكون محور التوجه التركي في هذا البحث.

اعتمدت تركيا ومنذ تسلم حزب العدالة والتنمية لمقاليد السلطة في الثالث من نوفمبر عام ٢٠٠٢ ، على مبدأ (المبادرة الدبلوماسية) في سياستها الخارجية، وانتقلت إلى سياسة المبادرة في معالجة الأحداث والمشاكل وليس الاكتفاء بإهمالها ، وقد أشار الرئيس التركي عبد الله غول إلى هذا المعنى بالقول " إن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول ، ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة ، يصبح من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها ، وهي جزء يتأثر بما يجري في محيطها وتؤثر به "

من هذا المنطلق أرست تركيا سياستها الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية على أسس ومبادئ أهمها :

١. التوازن بين الأمن والديمقراطية أو الحرية ، إذ حاولت تركيا منذ عام ٢٠٠٢ نشر وترويج مبدأ الحريات المدني دون التفريط بالأمن .
٢. السير وفق مبدأ (تصفير المشاكل) مع الدول المجاورة لها وبناء علاقات أكثر انسجاماً وتعاوناً مع تلك الدول .
٣. الاعتماد على مبدأ أهمية توفير الأمن للجميع، وإقامة منطقة مستقرة خالية من المشاكل التي تؤثر في استقرارها وتدفع باتجاه زعزعة أمنها واستقرارها، واتبعت في ذلك سياسة الحوار السياسي، والتعاون الاقتصادي، والتعايش الثقافي المتعدد .
٤. إتباعها تعدد الأبعاد في التعامل السياسي، وإقامة علاقات مع دول ذات تأثير في الساحة الدولية وعدم حصرها بجهة واحدة، وجعل هذا التعامل أساساً للتعاون والتكامل لا للتنافس .

٥. سارت تركيا في سياستها الخارجية وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ وفق مبدأ وسياسة "الدبلوماسية المتناغمة " وتغير أداؤها الدبلوماسي وفقا لهذا المبدأ وأصبحت ذات حضور في استضافة وحضور المؤتمرات الدولية.

٦. والعمل وفق مفهوم الدولة المؤثرة القادرة على معالجة الأحداث والإشكاليات والتواصل من خلال طرح الأفكار والحلول في المحيط الإقليمي والعالمي.

وعليه أخذت تركيا بتوسيع نفوذها واستثماراتها في منطقة جنوب القوقاز وعلى الصعيدين السياسي والاقتصادي منذ عام ٢٠٠٣، وكان التحدي الأكبر لها في هذا الجانب هو العلاقات مع أرمينيا، ومع ذلك سعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تعزيز مكانها في المنطقة كقوة إقليمية .

بلا شك إنّ عامل الاستقرار والتطور والازدهار والتعاون في علاقات تركيا السياسية والاقتصادية في منطقة جنوب القوقاز، هو أمر على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لتركيا، وعليه سعت تركيا في إتباع سياسة الانفتاح والتقارب إزاء دول المنطقة من اجل تعزيز نفوذها ومصالحها إلى ابعد مدى ممكن، والعمل من اجل تحقيق السلام والاستقرار في محيطها الإقليمي وبضمنها منطقة القوقاز، التي حرصت تركيا إبان العشر سنوات الماضية على العمل على أن تكون هذه المنطقة على اكبر قدر من الاستقرار الذي يشجع على تأمين استمرار تدفق إمدادات الطاقة من هذه المنطقة وعبر تركيا، التي تطمح أن تكون مركزاً مهما لتصدير الطاقة، وعليه فان ضمان الاستقرار الدائم لمنطقة القوقاز أصبح من أولويات واهتمامات السياسة الخارجية التركية وأحد استراتيجياتها.

لقد كان تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال العديد من جمهورياته (خمس دول منها ذات أصول تركية)، قد مثل فرصة كبيرة لتركيا، إذ فتح أمامها مجالاً

جديداً وواسعاً من العلاقات مع هذه الدول، وفي الوقت نفسه فإن هذه التطورات كسرت حاجز العزلة عن تركيا وجعلتها تستعيد مرة أخرى أهميتها الجيوسياسية والإستراتيجية.

وطوال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ سعت تركيا إلى تقديم نموذجها كدولة علمانية ديمقراطية إلى تلك الدول، بل ومنحتها الهبات والقروض وقدمت لها وعوداً لم يستطع الاقتصاد التركي الضعيف آنذاك الوفاء بها، وبالرغم من ذلك فيحسب لهذه الفترة أن تركيا أقدمت على تحويل علاقاتها مع تلك الدول إلى الإطار المؤسساتي فدشنت العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي لا تزال تعمل حتى الآن.

لكن روسيا وطوال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٢ شعرت بأن تركيا أصبحت "منافسا" جدياً لها ومهدداً لمصالحها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، فكان من نتائج ذلك أن اتسمت علاقة تركيا بتلك الدول عموماً بفترات من الشد والجذب سيطر عليها أجواء من عدم الاستقرار إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢.

ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ غيرت تركيا من نهج تعاملها مع منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، فعوضاً عن التنافس والصراع على المصالح والنفوذ اتبعت أنقره فلسفة التعاون والشراكة وقدمت نفسها على أنها الدولة الحريصة على الأمن والاستقرار، وبدأت العلاقات بين تركيا وجمهوريات القوقاز أو آسيا الوسطى تشهد تحسنا ملحوظاً، والسبب في ذلك يعود إلى أن فلسفة الحزب في تعامله مع دول المنطقة، فعوضاً عن النظر إليها على أنها "منافس" أصبحت تتعامل معها على أنها "شريك" ،آخذة بعين الاعتبار معطيات الجوار الجغرافي والقومي والاقتصادي وارتباط المصالح.

ولتكتمل دائرة تحسين العلاقات بين تركيا والقوقاز سعت الدبلوماسية التركية من اجل استئناف علاقاتها مع أرمينيا، وتجاوز المشاكل التاريخية التي تحول دون ذلك، ولتحقيق هذا الهدف التقى بعض مسؤولي البلدين وتم بحث إمكانية استئناف العلاقات بينهما، فضلاً عن الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين البلدين، حتى توصل الجانبان إلى التوقيع على اتفاق التطبيع بينها في ١٠ اكتوبر ٢٠٠٩، لكن قضية ناكورنو كارباخ حالت دون مصادقة البرلمان في البلدين عليه.

إنّ تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا يكتسب أهمية كبيرة من زاوية علاقات تركيا بأذربيجان وكذلك علاقات أذربيجان بأرمينيا،وتبقى مسألة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا تراوح مكانها إذا لم تحل المشاكل العالقة في العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا وذلك بسبب مشكلة ناكورنو كرباخ المتنازع عليها بين الطرفين. وفي هذا السياق فإن تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا يجب أن يتحقق بالتوازي مع مسار أذربيجان وأرمينيا ، بل إن الشروع في تحريك المسار التركي الأرمني ينبغي أن يشمل أذربيجان ، لتحسين الأجواء الإقليمية وتجاوز النزاعات القائمة.

كما طرحت تركيا إقامة "منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز" في أعقاب الحرب الروسية الجورجية في أغسطس ٢٠٠٨ على خلفية الاجتياح الجورجي لأوسيتيا الجنوبية، في محاولة منها لجمع دول القوقاز وحل المشاكل القائمة بينها، وإعادة الأمن والاستقرار إلى هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية بالنسبة لتركيا التي تحرص على تأمين استمرار تدفق إمدادات الطاقة من منطقة القوقاز وآسيا الوسطى عبر أراضيها إلى أوربا وبقية الأسواق العالمية. (٢)

بالرغم من أن تركيا ليست لها صلات جغرافية مباشرة مع آسيا الوسطى، إلا أنها بمثابة "الوطن الأم" لشعوب تلك الدول، بحكم تراثها التركي لدرجة أن

تركيا لا تطلق على تلك المنطقة مصطلح آسيا الوسطى، وإنما تسميها تركستان تأكيدا لهويتها الثقافية، لقد منحت التطورات الجيوسياسية أنقرة فرصة إعادة توجيه سياستها نحو المنطقة، هذه السياسة الجديدة حظيت بموافقة ودعم الولايات المتحدة، التي تعتبر تركيا عنصرا مهما في مواجهة ما تسميه التهديد الإيراني في المنطقة، فبعد الفراغ الناجم عن تفكك الاتحاد السوفيتي، بدأ التغلغل التركي في آسيا الوسطى مستندا على صورة تركيا لدى جمهوريات آسيا الوسطى المسلمة (أي النموذج التركي للدولة العلمانية والديمقراطية سيآسيا والمتقدمة والمتطورة اقتصاديا والمتفتحة ثقافيا)، وهو ما تسعى أنظمة الحكم في الجمهوريات الإسلامية إلى محاكاته واستنساخه منذ استقلالها. لقد شكل العنصر الثقافي حجر الزاوية في الاستراتيجية التركية في علاقاتها مع مجموعة الدول الصاعدة في آسيا الوسطى. إن وجود عالم تركي (أي يستخدم اللغة التركية) يمتد من البلقان وحتى حدود الصين الغربية بتعداد سكاني يفوق ١٢٠ مليون نسمة يمنح تركيا إمكانية إقامة روابط اقتصادية وثقافية وسياسية بشكل سريع ويسهّل من عملية التغلغل التركي دون عقبات كثيرة. لكن التطورات التي حدثت في المنطقة مع وجود عوامل عديدة شكّلت كوابح أمام سياسة الأخ الأكبر التركية، ومن أبرز هذه العوامل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في المنطقة، بالإضافة إلى ضعف الرابطة الثقافية من جراء سياسات العهد القيصري والسوفيتي التي تعرضت لها الهوية الثقافية لشعوب المنطقة، وهو ما أجبر تركيا على اعتماد سياسة جديدة أكثر واقعية تجاه المنطقة وتجاه إمكانيات الدولة التركية نفسها.

هذه الواقعية تجلت في التركيز على الاعتبارات الاقتصادية والطاقة وأصبحت المحور الرئيسي للسياسة التركية تجاه منطقة ــ بحر قزوين وآسيا الوسطى ــ والتي لقيت بدورها دعما أميركيا من أجل بناء خطوط أنابيب لنقل

النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى ميناء جيهان التركي عبر خط "باكو – جيهان" تفاديا لمروره عبر الأراضي الروسية أو الإيرانية فيما يعرف بحرب الأنابيب، وعلى صعيد التعاون الاقتصادي، قامت تركيا بتأسيس الوكالة التركية للتعاون التقني والاقتصادي عام ١٩٩٢ والتي عهد إليها بالمساهمة في النشاطات الاقتصادية والصناعية في آسيا الوسطى عن طريق تقديم المساعدات المالية وتطوير قطاع الخدمات البنكية والمالية. كما لعب القطاع الخاص التركي دورا بارزا في البناء الاقتصادي والصناعي والتجاري في الجمهوريات المستقلة. وعلى صعيد التعاون الثقافي والعملي، قامت تركيا ببناء الهيئات العلمية من الجامعات والمدارس الثانوية وتقديم آلاف المنح الدراسية الجامعية للطلبة القادمين من دول آسيا الوسطى. ومع ذلك فإن الاستراتيجية التركية في آسيا الوسطى والمدعومة من الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية تواجه عقبات عديدة من أهمها: المنافسة الاقتصادية الشديدة من قبل القوى الاقتصادية الأكبر تطورا أو الأكثر تقدما، مثل دول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأميركية وضعف الاقتصاد التركي وقلة الإمكانيات المالية التركية في مواجهة المصاعب الاقتصادية في دول آسيا الوسطى، وتضارب المصالح التركية مع اللاعبين الإقليميين في المنطقة، خاصة إيران وروسيا.

هذا بالاضافة الي توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الموقعة بين تركيا وكازاخستان في عام ٢٠٠٩ والتي تعتبر أنموذجا للتعاون الوثيق بين تركيا ودول المنطقة، حيث أصبحت تركيا رائدة لـ "قمم قادة الدول الناطقة بالتركية" التي بدأت بالانعقاد منذ عام ١٩٩٢، وذلك من أجل زيادة التضامن بين الدول الناطقة بالتركية وخلق فرص تعاون جديدة بينها، ولاسيما انه اكتسبت عملية تنظيم هذه القمم بنية مؤسساتية بالتوقيع على اتفاقية ناهتشيفان المتعلقة

بتأسيس مجلس تعاون بين الدول الناطقة بالتركية والتي تم التوقيع عليها في عام ٢٠٠٩.

محاور السياسة الخارجية التركية تجاه دول آسيا الوسطى:

تعتمد السياسة الخارجية التركية في دول آسيا الوسطى على محاور ثقافية، اقتصادية وتجارية هذا بالإضافة الى محور الطاقة، وفيما يلي استعراض لهذه المحاور:

أولاً المحور الثقافي:

تعتمد السياسة التركية في بعدها السياسي على نشاطها الكبير من خلال مؤسسات عديدة منها الوكالة التركية للتعاون والتنمية (التي أنشأت عام ١٩٩٢ عقب انهيار الاتحاد السوفيتي لتعزيز التعاون التركي في دول آسيا الوسطى)، وتقوم الوكالة بالتنسيق على جميع الأنشطة الثقافية مع دول آسيا الوسطى، كما تطبق مشروعاتها هناك وتنفذها عن طريق المراكز الثقافية التركية المنتشرة في الدول المستهدفة. هذا بالإضافة الى المجلة الشهرية باسم (AVRASYA) وكذلك الدراسة الفصلية دائمة الإصدار ذات الطابع التحليلي.

ولتعميق وترسخ العلاقة الثقافية والعرقية التركية القائمة مع هذه الدول، فتقوم العديد من المؤسسات بدور هام ومنها : مجلس التاريخ ومجلس اللغة، هذا بالإضافة الى المؤسسات الرسمية للدولة التي تسير في ذات الاتجاه مثل وزارة الثقافة التي تنظم هي الأخرى معارض عديدة وكذلك وزارة التعليم والمجلس الأعلى للتعليم هذا بالإضافة الى الدور الخاص بإدارة الشئون الدينية.

أ - المنظمة الدولية للثقافة التركية Turk Sol:

أنشأت المنظمة في ١٢ من يوليو ١٩٩٣ وتضم في عضويتها ١٤ دولة، وتعقد قمتها السنوية في دول آسيا الوسطى بهدف أساسي يكمن في ترسيخ

اللغة المشتركة لتسهيل الاندماج الاثني للدين وخاصة ان هذه الدول تتحدث لهجات مختلفة ومن ثم تجد صعوبة في التفاهم فيما بينها، ولذلك فتلجأ هذه الدول الى اللغة الروسية كأداة ووسيلة للتفاهم فيما بينها، ولذلك فقد اقترحت عليهم تركيا تبنى الحروف اللاتينية والعمل على خلق لغة مشتركة، هذا على الرغم من الجهود الروسية والإيرانية وكذلك السعودية هناك في مواجهة تركيا التي نجحت بدورها في اقناع هذه الدول بقبول حروف لاتينية والاعتراف بها في السياق الديني . وقد قبلت أذربيجان وتركمنستان هذه الحروف، بينما اخلتها كلا من أوزباكستان وقير غستان في برنامجها التشريعي. كما أرسلت تركيا ملايين الكتب والقواميس الى كل من أذربيجان وتركمنستان وقير خستان لتسهيل عملية الانتقال الى الابجدية اللاتينية.

ب - التعليم:

من الواضح ان التعليم يمثل أداة أكثر فاعلية وتأثيراً، ولذلك فقد نفذت انقرة سياسة تهدف الى تأهيل شباب دول آسيا الوسطى. فبالتعاون مع وزارة التعليم وكذلك المجلس الأعلى للتعليم، فقد نفذت الوكالة التركية للتعاون والتنمية مبادرات عديدة تأتى على رأسها سياسة المنح ، اذ وفرت اكثر من ١٠ الاف منحة لطلاب دول آسيا الوسطى لاستكمال دراستهم في تركيا ، هذا بالتوازي مع سياسة أخرى تكمن في إقامة المدارس وكذلك ادخال حصص اللغة التركية في المدارس، هذا بالإضافة الى الإعانات الجامعية وارسال مدرسين ومدربين اتراك الى آسيا الوسطى لتأهيل المدرسين هناك. وفى ٢٠٠١، فقد بلغ عدد طلاب هذه الدول الذين يدرسون في تركيا الى ٢٩٦٢ طالب ، هذا بالإضافة الى انشاء عدد ٨ مدارس عامة على نفقة الحكومة التركية. كما استقبلت دول آسيا الوسطى ١٥٠ مدرس تركي، بالإضافة الى تلقى ٩١٠ مدرس من هذه الدول دورات تأهيلية في تركيا لمدة أسبوعين في الفترة من(١٩٩٥ الى ١٩٩٩) حول

الثقافة ونظم التعليم التركي. كما ساهمت تركيا كذلك في إقامة جامعتين الأولى في كازاخستان والأخرى في قير خستان.

ج - الإسلام المدرسي في خدمة السياسة التركية:

في اطار سياستها الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى، فقد أعلت تركيا من قيمة صفتها ووضعها كدولة ذات اسلام وسطى معتدل واستخدمته كأداة قوية وفاعلة في قلب هذه الدول ذات الأغلبية المسلمة (تركمنستان ٧٧%، أذربيجان ٩٣,٤%، أوزباكستان ٨٨%، كازاخستان ٤٧%، قير خستان ٧٥%).

وفى الواقع، فان الوضع الديني في تركيا هو الأخرى حيث يخضع بشكل تام وكامل للدولة وهو وضع قد قوبل بالترحاب والرضاء سواء من قبل قادة هذه الدول او من قبل القوى الغربية التي تعتبر تركيا عنصر هام وأساسي في استقرار هذه المنطقة حيث ترى ان الإسلام المتشدد يمثل مصدر تهديد للأمن الدولي.

كما تنظم إدارة الشئون الدينية (DIYANET) المرتبطة مباشرة برئيس الوزراء، المسائل المتعلقة بالديانة الاسلامية في تركيا. وفى هذا الإطار، فقد شرعت هذه المؤسسات في اقامة مجالس للشئون الإسلامية في هذه الدول وارسلت اليها ممثلين دينيين. وبفضل المنح المقدمة من جانب هذه الإدارة، فقد تم تأهيل ٢٤٢ طالب من دول آسيا الوسطى تأهيلا دينيا على المستوى الجامعي في الفترة من(١٩٩٩ الى ٢٠٠٠)، كما ساهمت هذه الإدارة ايضاً في تمويل إقامة مساجد واقامة سينما رات وكليات لضمان تأهيل ديني جيد هناك، وفى الفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦، فقد بلغ إجمالي مساهمات إدارة الشئون الدينية (DIYANET) مبلغ يقدر بـ ٨ مليون يورو.

كما تطورت العلاقات في المجالات الثقافية والتعليمية بشكل متسارع، ففي عام ١٩٩٣ تم إنشاء منظمة الثقافة التركية الدولية توركصوي

(TÜRKSOY)من أجل حماية الثقافة والتراث والفن واللغة التركية وترويجها عالميا ونقلها من جيل إلى جيل.

وقد قامت تركيا أيضا بتنفيذ برنامج منح شامل لطلاب دول آسيا الوسطى تحت عنوان "مشروع الطلاب الكبير". وتوجد مدارس تركية تتبع لوزارات التربية الوطنية في جمهوريات آسيا الوسطى أو تقوم مؤسسات خاصة بتشغيلها. وتوجد في مدينة تركستان القرغيزية جامعة الشيخ أحمد ياساوي الدولية التركية القرغيزية، وتوجد في العاصمة القرغيزية بيشكاك جامعة ماناس التركية القرغيزية.

لقد تشاطرت تركيا منذ البداية مع جمهوريات آسيا الوسطى قلقها بخصوص الحركات المتطرفة والمخدرات ومكافحة تهريب الأسلحة الذي يهدد الأمن والاستقرار في هذه الجمهوريات، وقدمت لها في إطار مكافحة الإرهاب مساعدات مادية وتدريبات عسكرية.

ترى تركيا بأن الخطوات التي تتخذها جمهوريات آسيا الوسطى في مجالات الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان من شأنها أن تساهم بشكل إيجابي في تحقيق عملية تكامل هذه الدول مع المجتمع الدولي وإحلال الاستقرار والأمن فيها.

د - وسائل الاعلام: الأداة الأكثر فاعلية:

بعيداً عن الإطار المؤسسي، فتستخدم تركيا وسائل الاعلام والاتصال في ترسيخ علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، وتنفيذاً لهذه السياسة، فيبث القمر الصناعي (TURKSTAT) منذ ١٩٩٢ قناة (TRT Avrasya)، وهى القناة التي تسعى لان تكون القناة الرسمية لدول آسيا الوسطى هذا بالإضافة الى إذاعة "صوت تركيا" التي تعد احد اهم أدوات السياسة الثقافية التركية كونها تصل لأكثر من٧٠ مليون متلقى.

ثانياً: المحور الاقتصادي:

يعتبر المحور الاقتصادي من اهم الآليات لتدعيم العلاقات الاقتصادية مع آسيا الوسطي، فبعد عام واحد فقط من استقلالها، فقد انضمت كلا من أذربيجان، كازاخستان، قير خستان، تركمنستان وأذربيجان الى منظمة التعاون الاقتصادي (OCE) التي أُسست بين تركيا وباكستان وايران في ١٩٨٥، كما أصبحت أذربيجان وجورجيا أعضاء كذلك في منظمة التعاون الاقتصادي الإقليمي للبحر الأسود(CERM) والتي تعد تركيا عضوا مؤسسا بها ، حيث تتشابه اهداف هاتين المنظمتين لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بالتعاون في المجالات المختلفة مثل الطاقة، النقل، الاتصال، والتكنولوجيا المتقدمة.

وعلى المسار المؤسسي فيساهم قسم التعاون الاقتصادي والتجاري بالوكالة التركية للتعاون والتنمية في مشروعات استثمارية وتجارية عديدة بمشاركة فاعلة من القطاع الخاص التركي، كما تنظم الوكالة كذلك ورش لتأهيل المساهمين في دول آسيا الوسطى، فحتى عام ٢٠٠٠ ، قد شارك حوالى ٣ الاف خبير وموظف رفيع المستوى في سنما رات مشابهه من دول آسيا الوسطى.

أ - المساعدات المالية:

في اطار اهتمام السياسة الخارجية التركية بدول آسيا الوسطى، فقد وجهت تركيا ٩٦,٤% من إجمالي مساعداتها الخارجية خلال الفترة من (١٩٩٢ الى ١٩٩٦) الى دول آسيا الوسطى بقيمة تقدر بـ ١,٤ مليار يورو، هذا على الرغم من ان نصيب هذه الدول من المساعدة المالية الخارجية لتركيا لم تكن تتجاوز نسبة أل ٨٠% وهو ما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك الاهتمام التركي المتزايد تجاه هذه المنطقة الاستراتيجية.

حجم التجارة الخارجية:

تعد تركيا من أوائل الدول التي اقامت علاقات تجارية مع دول آسيا الوسطى، الا ان هذه العلاقات اتسمت بالضعف النسبي في البداية، الا ان صادرات تركيا نحو هذه الدول ما لبثت وان سجلت زيادة هامة حتى عام ١٩٩٨، ثم عادت هذه العلاقات لتسجل تراجعاً ملحوظا لعدة أسباب لعل أهمها الازمة الاقتصادية الروسية في ١٩٩٨ هذا بالإضافة الى انخفاض القروض الممنوحة للتصدير والاستيراد عقب تدهور الوضع في تركيا .

وفى الواقع، فان هناك عامل آخر يضاف الى العوامل سالفة الذكر أدى من شأنه الى انخفاض الصادرات التركية نحو دول آسيا الوسطى وهو عامل مرتبط بتغير طلبات مستهلكي هذه المنطقة، فمنتجات القطاع الخاص التركي التي لم تجد لها مكانة في السوق الأوروبي ومن ثم تم تصديرها الى دول آسيا الوسطى مثلت صورة سيئة السمعة للمنتجات التركية ومن ثم أدت الى احداث تراع في الصادرات التركية نحو هذه المنطقة.

ج - الاستثمارات الأجنبية:

على الرغم من ان القطاع الخاص التركي هو الذى اخذ على عاتقة مبادرة الاستثمار في هذه المنطقة، الا ان هذه الاستثمارات تعد اقل من تلك المتعلقة بامريكا وروسيا وبريطانيا واليابان وكوريا الجنوبية.

والان، فان المستثمرين الاتراك يتمتعون بالتنوع الواضح بين المستثمرين الأجانب في هذه الدول، ولكن يقدر حجم أعمالهم بـ ٢٠٠٠ شركة تركية في هذه المنطقة الاستراتيجية، وتعمل هذه الشركات على وجه الخصوص في مجال التغذية، النسيج، المعمار، الأثاث، بينما يتراجع تواجد الشركات في مجال الطاقة.

ومن ناحية أخرى، وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة إلى حدود ٦,٥ مليار دولار أمريكي وتجاوز مجموع استثمارات الشركات التركية

في المنطقة ٤,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٠. أما قيمة المشاريع التي نفذتها شركات التعهدات التركية في المنطقة فقد وصلت إلى حدود ٣٠ مليار دولار أمريكي، وهناك حوالي ٢٠٠٠ شركة تركية تعمل في المنطقة.

وقد دخلت العلاقات الثنائية بين تركيا وقرغيزيا التي تعتبر أول دولة تتحول إلى النظام البرلماني في المنطقة، مرحلة جديدة بإنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي عالي المستوى بين البلدين الذي عقد اجتماعه الأول أثناء الزيارة التي قام بها دولة رئيس الوزراء القرغيزي السيد أتامباييف إلى تركيا في عام ٢٠١١، وبعد قيام الثورة الشعبية في قرغيزيا في عام ٢٠١٠ أبدت تركيا تضامنها القوي مع قرغيزيا، وفي هذا الإطار قدمت لها هبة نقدية بقيمة ٣٠ مليون دولار أمريكي ومساعدات تقنية بقيمة ١٥ مليون دولار أمريكي وقام مصرف أكسيم بنك بإلغاء دينها الناتج عن القرض الذي منحته لهذا البلد.

كما تطورت العلاقات في المجالات الثقافية والتعليمية بشكل متسارع، ففي عام ١٩٩٣ تم إنشاء منظمة الثقافة التركية الدولية توركصوي (TÜRKSOY) من أجل حماية الثقافة، والتراث، والفن، واللغة التركية وترويجها عالميا ونقلها من جيل إلى جيل.

وقد قامت تركيا أيضا بتنفيذ برنامج منح شامل لطلاب دول آسيا الوسطى تحت عنوان "مشروع الطلاب الكبير". وتوجد مدارس تركية تتبع لوزارات التربية الوطنية في جمهوريات آسيا الوسطى أو تقوم مؤسسات خاصة بتشغيلها، وتوجد في مدينة تركستان القرغيزية جامعة الشيخ أحمد ياساوي الدولية التركية القرغيزية، وتوجد في العاصمة القرغيزية بيشكاك جامعة ماناس التركية القرغيزية.

لقد تشاطرت تركيا منذ البداية مع دول آسيا الوسطى قلقها بخصوص الحركات المتطرفة والمخدرات ومكافحة تهريب الأسلحة الذي يهدد الأمن،

والاستقرار في هذه الجمهوريات، وقدمت لها في إطار مكافحة الإرهاب مساعدات مادية وتدريبات عسكرية.

ترى تركيا أن الخطوات التي تتخذها جمهوريات آسيا الوسطى في مجالات الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان من شأنها أن تساهم بشكل إيجابي في تحقيق عملية تكامل هذه الدول مع المجتمع الدولي وإحلال الاستقرار والأمن فيها، كما أن تركيا تشجع وتدعم جميع الأعمال الجارية في هذا المنحى.

كما تطورت العلاقات التركية مع جمهوريات آسيا الوسطى بشكل سريع، وقطعت أشواط متقدمة على صعيد العلاقات التجارية والنقل والاتصالات. وقد بلغت قيمة القرض الذي منحته تركيا لدول المنطقة عبر مصرف أكسيم بنك Exim Bank حوالي ١ مليار دولار أمريكي، كما تم إنشاء رئاسة إدارة التعاون والتنمية التركية(TİKA) من أجل تقديم المساعدات التقنية لجمهوريات آسيا الوسطى.

ومن ناحية أخرى، وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة إلى حدود ٦,٥ مليار دولار أمريكي وتجاوز مجموع استثمارات الشركات التركية في المنطقة ٤,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٠، أما قيمة المشاريع التي نفذتها شركات التعهدات التركية في المنطقة فقد وصلت إلى حدود ٣٠ مليار دولار أمريكي، وهناك حوالي ٢٠٠٠ شركة تركية تعمل في المنطقة.

وقد دخلت العلاقات الثنائية بين تركيا وقرغيزيا التي تعتبر أول دولة تتحول إلى النظام البرلماني في المنطقة، مرحلة جديدة بإنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي عالي المستوى بين البلدين الذي عقد اجتماعه الأول أثناء الزيارة التي قام بها دولة رئيس الوزراء القرغيزي السيد أتامباييف إلى تركيا في عام ٢٠١١، وبعد قيام الثورة الشعبية في قرغيزيا في عام ٢٠١٠ أبدت تركيا تضامنها القوي مع قرغيزيا، وفي هذا الإطار قدمت لها هبة نقدية بقيمة ٣٠

مليون دولار أمريكي ومساعدات تقنية بقيمة ١٥ مليون دولار أمريكي وقام مصرف أكسيم بنك بإلغاء دينها الناتج عن القرض الذي منحته لهذا البلد.

وختاماً، فعلى المسار الاقتصادي وباستقراء حجم التبادلات التجارية الاقتصادية بين تركيا ودول آسيا الوسطى ،فيمكن ان نخلص الى عدم وجود أي من دول آسيا الوسطى ضمن قائمة العشرين دولة الأوائل كشركاء اقتصاديين لتركيا، فحجم رأس المال التركي في أوزباكستان وكازاخستان وأزباكستان اقل بكثير من رأس المال القادم الى هناك من المانيا والولايات المتحدة الامريكية. ولذلك فتستمر دول آسيا الوسطى في المضي قدما نحو ممارسة تبادلاتها الاقتصادية في منطقتها في محاولة منها للانفتاح بشكل مباشر مع اوروبا وامريكا وبعض النمور الاسيوية.

المحور الثالث: **الطاقة**:

ان الرهان الأهم في العلاقات التركية تجاه دول آسيا الوسطى انما يكمن في موارد الطاقة التي تحول هذه المنطقة الى نقطة تنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا وكذلك تركيا.

وتشير التقديرات الى ان منطقة حوض بحر كاسبين تمتلك ١٨% من المحزون العالمي للنفط والغاز. ولكن ليس لدى دول آسيا الوسطى لا الوسائل المالية ولا القدرات التكنولوجية لاستخراج وتنقية هذه المواد الأولية. ولذلك فالمنطقة بحاجة الى استثمارات كبيرة لتنميتها.

ولذلك في ضوء زيادة استهلاكهم من الطاقة بما لا يتسق مع ما لديهم من مخزون او ما لديهم من موارد طاقة جديدة ، فتسعى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكذلك تركيا نحو سد احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي بأقل سعر ممكن ، ولذلك فقد سعت تركيا نحو السير قدما في فتح أراضيها لإقامة خطوط لنقل الغاز والنفط اذ ترى انقرة نفسها كرابط او وسيط رئيسي لنقل مواد الطاقة

نحو الغرب ولذلك فتشارك في مشروعات كبيرة في هذا الشأن .

وفي هذا الإطار فإن خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان الهادف إلى نقل بترول أذربيجان وربما كذلك بترول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الأبيض المتوسط بطول ١٧٧٦ كلم يشكل أهمية بالغة بالنسبة لتركيا والغرب على السواء، ذلك أن المشروع المذكور يشكل أول مرحلة من مراحل تحول تركيا إلى أن تكون جسرا للطاقة وممرا لها بين الشرق والغرب، وهذا الخط سوف يزيد من الأهمية الجيوسياسية والجيوإستراتيجية لتركيا، كما أنه في الوقت نفسه يكتسي أهمية بالغة في الحفاظ على الاستقرار السياسي في مناطق القوقاز.

ومن هذا المنطلق أدخلت تركيا في عهد العدالة والتنمية روسيا شريكا في مشروع خط أنابيب نابوكو الهادف إلى نقل الغاز الطبيعي من تركمانستان عبر بحر قزوين (صاحبة رابع أكبر احتياطي للغاز في العالم) إلى أذربيجان ومنها إلى تركيا الذي سيصل بدوره إلى وسط أوروبا بعد أن كان هذا المشروع قد صمم في الأساس لتجاوز روسيا وعزلها وفق استراتيجية الغرب.

الخاتمة:

أكسبت نيل دول آسيا الوسطى لاستقلالها، السياسة الخارجية التركية بعدا جديدا، وتطورت علاقات التعاون بين تركيا وهذه الدول التي ترتبط تركيا معها بروابط اللغة والتاريخ والثقافة المشتركة، بشكل سريع استنادا إلى المنفعة المتبادلة، حيث تدعم دول هذه المنطقة فيما يخص مواصلتها لوجودها كدول مستقلة، ومستقرة سيآسيا واقتصاديا، ومتعاونة فيما بينها ومع جوارها، ومتكاملة مع المجتمع الدولي ومتمسكة بالقيم الديمقراطية، وبفضل هذه السياسة أصبحت تركيا أحد الشركاء المهمين لدول المنطقة.